العلاقات السودانية ـ الأمريكية على مفترق الطرق

عبده مختار موسى(*)

أستاذ في العلوم السياسية ـ السودان.

مقدمة

ظلت العلاقات السودانية ـ الأمريكية على مدى ما يقارب ربع قرن (أي فترة حكومة البشير منذ ١٩٨٩) تمر بحالات من المد والجزر وحالات من القطيعة وشبه القطيعة لدرجة أنها أربكت المراقبين في التوصيف والمحللين في التنبؤ باتجاهاتها ومآلاتها، بينما وقف البعض الآخر حائراً في أمرها وتناقضاتها إلى درجة أن البعض وصَفَها بالغموض؛ أو اتهام أمريكا ـ من جانب بعض النخب السودانية ـ بأنها ليست لها استراتيجية أو سياسة محددة تجاه السودان. هذه الحالة من التذبذب والتجاذب أشبه بـ «توم وجيري» سياسي!

هذه الدراسة هي محاولة لتوصيف هذه الحالة المتقلبة في علاقات دولة عظمى بحجم أمريكا مع دولة مضطربة مثل السودان. وهو توصيف ينطوي على تقييم لهذه العلاقات في محاولة للإجابة عن سؤال مركزي: لماذا تعادي الولايات المتحدة الأمريكية السودان؟ ويمكن إلحاقه بأسئلة أخرى مثل: لماذا تستمر أمريكا في فرض (أو تجديد) العقوبات على الحكومة السودانية على الرغم من أن الأخيرة حققت الكثير من استحقاقات رفع العقوبات؟ أو: لماذا لم توافق أمريكا على تطبيع علاقاتها مع السودان على الرغم من استقلال الجنوب وتوقيع اتفاقيات سلام لحل أزمة دارفور وتعاون السودان أمنياً مع أمريكا في محاربة الإرهاب؟

تنطلق هذه الدراسة من فرضيات أساسية ثلاث هي: **أولاً**، إن السودان دولة مضطربة وغنية بالموارد، وهذا يشكل «**قابلية للاختراق**»[١]، وتدخُّل القوى العظمى؛ **ثانياً**، أن أزمات السودانيين (مثل أزمة دارفور) هي صناعة محلية من إفرازات أخطاء النخبة السياسية الحاكمة؛ **ثالثاً**، من الخطأ القول إن الولايات المتحدة الأمريكية ليست لها سياسة محددة تجاه السودان.

(*) البريد الإلكتروني: drmukhtar60@gmail.com.

(١) هنا استعرتُ مقولة المفكر الجزائري مالك بن نبي «القابلية للاستعمار».

أولاً: السودان: الدولة المضطربة، وقابلية التدخل

١ ـ أخطاء سياسية وأزمات داخلية

أ ـ أزمات داخلية

يتمتع السودان بموارد طبيعية كبيرة (نفط وذهب ويورانيوم وثروة حيوانية وزراعية ومائية) وفي الوقت ذاته، هو دولة ضعيفة أو هشة (Fragile) وفاشلة بالمعايير المتفق عليها دولياً[٢]، حيث احتل المركز الثالث ضمن أفشل عشرين دولة في العالم لعام ٢٠١١. ويكفي أن لدى السودان سلطة مركزية لا تستطيع فرض سيطرتها وسلطتها على كل أراضيها. فما زالت هناك أراضٍ يحتلها المتمردون في عدة مناطق مثل جنوب كردفان ودارفور والنيل الأزرق؛ بل إن منطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق يتم وصفهما بـ «الجنوب الجديد» بعد انفصال جنوب السودان (٢٠١١) كدولة مستقلة. فمنطقة جنوب كردفان مثلاً فيها إثنية النوبة التي تعتبر نفسها مهمشة وتعاني الإقصاء والظلم وتتهم حكومة الخرطوم بأنها تمارس ضدها التمييز العنصري على أساس أنها ليست قبيلة عربية. وهي المسوغات ذاتها التي كان الجنوب يحارب بها الشمال حتى حقق استقلاله. ولذلك التحق أبناء النوبة بالحركة الشعبية لتحرير السودان (بزعامة الراحل جون غارنغ) منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي، وظل أبناء النوبة كجزء من الحركة الشعبية حتى بعد انفصال الجنوب تحت اسم «الحركة الشعبية قطاع الشمال» بقيادة عبد العزيز الحلو ومالك عقار وياسر عرمان. وفي ما بعد تحالفت معهم بعض الحركات الدارفورية المسلحة في إثر اجتماع عقد في بلدة (كاودا) بجنوب كردفان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وشكّلوا ما يُعرف بـ «الجبهة الثورية السودانية» والتي احتلت عدة مناطق في كردفان آخرها بلدة (أبو كرشولا) وهاجمت مدينة أمروابة في شمال كردفان بوسط السودان في يوم ٢٠١٣/٤/٢٧ ـ لكن انسحبت منها في اليوم ذاته وظلت محتلة لأبي كرشولا لمدة شهر كامل ـ الأمر الذي نقل الحرب إلى مستوى متطور.

واضح أن الأزمة السودانية في تصاعد مستمر. وعلى الرغم من اتفاقيات السلام المختلفة مع حركات دارفور في أبوجا (٢٠٠٦) وفي الدوحة ـ في ٢٠١١/٧/١٤، ومع الجنوب في أديس أبابا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ (في ما يخص منطقة أبيي والحدود والعلاقة المعقدة بين الحركة الشعبية وأفرعها في جنوب كردفان) ما زالت التوترات والنزاعات والحروب مستمرة في تلك المناطق. ففي دارفور ما زالت حركات التمرد نشطة في مهاجمة المناطق التي تسيطر عليها الحكومة وما زالت تهاجم القوافل بما في ذلك متحركات الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة (اليوناميد)؛ وتمارس القتل والنهب والاختطاف (اختطاف العاملين في المنظمات وطنيين

(٢) انظر: «الدول الضعيفة والفاشلة: المخاطر المتنامية والسياسة الأمريكية،» تقرير مركز خدمات أبحاث الكونغرس CRS إلى الكونغرس (واشنطن) (٢٠٠٨)؛ *Foreign Policy*, 29/6/2012, and Fund for Peace, 29/6/2012.

وأجانب). هذا علاوة على الاغتيالات التي كان آخرها اغتيال محمد بشر وأركو سليمان ضحة وخمسة آخرين في ٢٠١٣/٥/١٢ بسبب توقيعهم وثيقة سلام الدوحة مع الحكومة السودانية (في ٢٠١٣/٤/٧)، ما يعني أن هذه الحركات لا تريد سلاماً لا يحقق لها كل أجندتها وأهدافها، وربما رفعت اتفاقية نيفاشا (كينيا) مع الجنوب (٢٠٠٥) من سقف مطالبها.

أما من ناحية أن السودان دولة هشة فهذا أمر يمكن إثباته بالعديد من المؤشرات: لقد فقَد السودان ثلث مساحته وخُمس شعبه ثمناً للسلام الذي استعصى على النخبة؛ ومع ذلك لم يتحقق السلام[٣]. فما زالت هناك حروب وبؤر للتوتر. وأصبحت بعض المناطق مثل جنوب كردفان والنيل الأزرق «جنوباً جديداً» ليس من حيث الجغرافيا فحسب، بل من حيث الهوية والانتماء الإثني (الأفريقانية) والإحساس المشترك بالظلم والغبن والإقصاء والتهميش؛ وبالتالي التحالف مع دولة الجنوب من خلال ما يُعرَف بـ «الحركة الشعبية/قطاع الشمال».

يُضاف إلى الأزمات الداخلية مشكلات أخرى تتمثل بالديون والفساد والبطالة والهجرة واللاجئين، والحريات، وأزمة في داخل حزب المؤتمر الوطني الحاكم (الحركة الإسلامية).

تزداد معاناة الشعب السوداني يوماً بعد يوم، بخاصة منذ انفصال الجنوب الذي خرج بنحو ٨٠ بالمئة من النفط المنتج. وبنهاية العام ٢٠١٢ بلغت ديون السودان الخارجية ٤٢ مليار دولار وتدهورت مستويات المعيشة مع ارتفاع الأسعار حيث وصل التضخم إلى ٤٧,٩ بالمئة في آذار/مارس٢٠١٣[٤]. وبلغت نسبة البطالة ١٩ بالمئة، بينما تقول مصادر أخرى إن نسبة البطالة وسط الجامعيين ٥٥ بالمئة. في حين بلغت نسبة الفقر ٤٦ بالمئة تحت خط الفقر و١٤ بالمئة في فقر مُدقع[٥]. وقد أصبح المجتمع السوداني منقسماً، والأسرة السودانية مأزومة، وتفشت حالات العنف والطلاق بصورة غير معهودة[٦]. وقد تم تسجيل ٥٧ ألف حالة طلاق في عام واحد. وحسب آخر دراسات مراكز البحث في السودان أن ٣٠ بالمئة من حالات الطلاق في السودان لظروف اقتصادية[٧].

---

(٣) سلَّمت الحكومة مني أركو مناوي (رئيس حركة تحرير السودان الذي وقّع اتفاقية مع الحكومة في أبوجا ٢٠٠٦ وتمّ تعيينه مساعداً لرئيس الجمهورية ورئيساً للسلطة الإقليمية لدارفور) مبلغ ٣٩ مليار جينه سوداني ـ ما يعادل ٨ ملايين دولار أمريكي ـ لكنّه تمرّد على الخرطوم مرّة أخرى والتحق بقوّاته في الإقليم، وما زال يواصل عملياته العسكرية، كما تحالف مع ما يُعرف بالجبهة الثورية في جنوب كردفان. انظر: **آخر لحظة** (الخرطوم)، ٢٠١٣/٥/١٦.

(٤) العربية نت (١٣ أيار/مايو ٢٠١٣)، <http://www.alarabiya.net/>.

(٥) الجزيرة نت (٣ تموز/يوليو ٢٠١١)، <http://www.aljazeera.net/>.

(٦) «الصادق المهدي (رئيس الوزراء السوداني السابق) يخاطب المعلّمين مصحّحي الشهادة السودانية،» **اليوم التالي** (الخرطوم)، ٢٠١٣/٥/٢٠.

(٧) **الانتباهة** (الخرطوم)، ٢٠١٣/٣/٢٦.

كل ذلك أدى إلى زيادة الهجرة من السودان في السنوات القليلة الماضية بمعدلات مخيفة. وقد هاجرت في العام ٢٠١٢ نحو ٩١ ألف أسرة[٨]. وتقف مهن الطب والتعليم والهندسة في أعلى سلم الهجرة، إذ بلغ عدد المهاجرين من الأطباء خلال الفترة الأخيرة نحو ٥٠٢٨، بينما بلغ عدد المهاجرين من المهن التعليمية خلال العام الماضي نحو ١٠٠٢[٩]. وفي عام واحد (٢٠١٢) هاجر ألف أستاذ جامعي.

كذلك استشرى الفساد؛ ففي تقرير المراجع العام السوداني لعام ٢٠١٢ حصل «اختفاء «٧٢١» مليون جنيه في ظروف غامضة». وقد أشارت منظمة الشفافية الدولية في ٢٠١٢ إلى أن حجم الأموال المنهوبة في السودان يصل لأكثر من ١٣,٧ مليار دولار، وهذا المبلغ قد يوازي حجم العجز في موازنة عامين متتاليين[١٠].

أسوأ ما في ثورة الإنقاذ هو انحطاط الخطاب السياسي الذي شوّه حتى الإنجازات التي تحققت في وقت سابق وكان له آثار سلبية كبيرة في العلاقات الخارجية منذ البداية.

ب ـ سوء الخطاب السياسي

لقد أطاح انقلاب الإنقاذ بقيادة البشير (١٩٨٩/٦/٣٠) بحكومة ديمقراطية ذات تمثيل واسع حيث شملت تقريباً كل القوى السياسية داخل الجمعية التأسيسية (البرلمان) ما عدا حزب الجبهة الإسلامية، كما شملت القوى النقابية، بينما اعتمدت الإنقاذ على قاعدة سياسية ضيقة هي حزب الجبهة الإسلامية. لذلك اضطرت إلى اتخاذ إجراءات عديدة لإحكام سيطرتها. من تلك الإجراءات والسياسات:

(١) الفصل التعسفي: حيث تم فصل أصحاب الكفاءة المهنية في الخدمة المدنية وإحلال العناصر الموالية مكانهم. وهذه السياسة عُرفت في أدبيات الإنقاذ بـ «التمكين». وقد اعترفت الحكومة لاحقاً بخطأ هذه السياسة. فقد خاطب علي عثمان محمد طه (نائب رئيس الجمهورية) ندوةً في مدينة القضارف (٤١٤ كلم جنوب شرق الخرطوم)، في أواخر شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ معترفاً بأن ثورة الإنقاذ في مرحلة من المراحل كانت تقدم الولاء لحاجتها إلى الثقة وتثبيت أركان النظام. وهي الأخطاء ذاتها التي أشار إليها حسن مكي (من مفكري الحركة الإسلامية) حيث قال إن هذه الأخطاء هي التي أدت إلى تأزيم مشكلات السودان وتدويلها[١١].

---

(٨) موقع سودان تريبيون الإلكتروني، ٢٠١٣/٥/١، <http://www.sudantribune.net/>.

(٩) الجزيرة نت (٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣).

(١٠) كمال الشريف، «الفساد المالي.. نحن ثالث دولة ٢٠١٢،» موقع سودانايل الإلكتروني (١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)، <http://www.sudanile.com/index.php/2008-05-19-19-50-58/1004-2012-08-09-19-27-55/47969-2012-12-17-17-08-52>.

(١١) **الرأي العام** (الخرطوم)، ٢٠٠٩/١/١، وعبده مختار موسى، **دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٩)، ص ٤٢ ـ ٤٥.

كذلك عانت حكومة الإنقاذ من أزمة في الخطاب السياسي. يبدو أن خطابها موجّه إلى دولة وكأنها كلها عرب، وكلها مسلمون، وكلها حركة إسلامية، وهذا هو جزء من أزمة الخطاب[١٢].

(٢) انتهاكات حقوق الإنسان: لإحكام قبضته على السلطة لجأ النظام إلى قمع المخالفين بعنف شديد وأسفرت تلك السياسة عن انتهاكات بالغة لحقوق الإنسان؛ ما جلب له إدانات منظمات حقوق الإنسان ولا سيما مفوضية حقوق الإنسان بالأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية. وسبّب سلوكه حرجاً للدول المتعاطفة معه وتسبب في عرقلة علاقاته بها[١٣].

(٣) الأيديولوجيا: أعلن النظام عن توجهاته الأيديولوجية بعد فترة التأمين، وانعكس ذلك الإعلان في إعلامه وتوجهاته وبرامجه؛ فداخلياً قمع النظام مخالفيه وتبنى سياسة الجهاد ضد الجنوبيين وصاحب تنفيذ تلك السياسة انتهاكات لحقوق الإنسان والحريات وبعض الممارسات التي نتج منها اتهام للسودان بوجود ممارسات للرق. وبسبب هذه السياسات والممارسات أصبحت المسألة السودانية مسألة داخلية في الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية. فمن بين أربعة أسباب لتوتر علاقة الولايات المتحدة بالسودان كانت ثلاثة منها تتعلق بمسائل داخلية هي: حقوق الإنسان، توصيل الإغاثة، والحرب الأهلية[١٤]، وفي رواية أخرى: الرق والاضطهاد الديني والحرب الأهلية[١٥].

لقد أصبح السودان في ظل الحركة الإسلامية بالنسبة إلى أمريكا مركزاً للأصولية الإسلامية والإسلام السياسي. لذلك وضعت وزارة الخارجية الأمريكية السودان (عام ١٩٩٣) في قائمة الدول الراعية والداعمة للإرهاب. تزامن ذلك مع أحداث وتداعيات أخرى منها:

(أ) اتهام الحكومة المصرية للحكومة السودانية بأن بعض عناصرها ضالعة في محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا في أيار/مايو ١٩٩٥.

(ب) أصبحت الخرطوم مقراً للمؤتمر الشعبي العربي الإسلامي الذي يشكل واجهة لحركات المقاومة الإسلامية مثل حركة حماس وحزب الله، ولحركة الجهاد الإسلامي المصرية.

(ج) وجود أسامة بن لادن في الخرطوم، وقد غادر السودان لاحقاً.

---

(١٢) في أوائل عام ٢٠١٢ ضَربَ خمسة طلاب ينتمون إلى الحركة الإسلامية في جامعة القرآن الكريم زميلهم (ربيع أحمد) حتى الموت حيث كان ينتمي إلى تنظيمهم، فانسلخ عنهم وأصبح يسرّب معلومات لجهة معادية بحسب قولهم. حكمت المحكمة عليهم بدفع الدية الكاملة (٤٠ ألف جنيه سوداني= ٨ آلاف دولار أمريكي) والسجن بين ٣ إلى ٥ سنوات. انظر: **الدار** (الخرطوم)، ٣٠/٥/٢٠١٣.

(١٣) عبد الرحمن الغالي، «انعكاس السياسة الداخلية للدول على سياستها الخارجية: الإنقاذ كمثال،» ورقة قُدِّمَت إلى ورشة العلاقات الخارجية: الورش التخصصية للمؤتمر العام السادس لحزب الأمة، أم درمان، آذار/مارس ٢٠٠٣.

(١٤) إدارة الشؤون الأمريكية بوزارة الخارجية السودانية، «التسلسل التاريخي (كرونولوجيا): العلاقات السودانية ـ الأمريكية منذ الاستقلال وحتى نهاية سبتمبر ١٩٩٨،» ص ٦، في: الغالي، المصدر نفسه.

(١٥) حسن الحاج علي، «السياسة الأمريكية تجاه السودان: التحول من السياسة الخارجية للسياسة الداخلية،» ورقة قُدِّمَت إلى: مؤتمر العلاقات السودانية ـ الأمريكية، الذي عُقِدَ في الخرطوم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، ص ٨.

(د) وجود كارلوس في الخرطوم، وقد تم تسليمه لفرنسا لاحقاً.

(هـ) إن الترابي زعيم التيار الإسلامي المتشدد ـ في نظر الغرب ـ أصبح هو الحاكم الفعلي في السودان.

(و) إن الدول الأفريقية المجاورة للسودان بدأت تشكو من تدخل حكومة الخرطوم في شؤونها الداخلية ودعم معارضيها ومحاولة تصدير الثورة.

لكل ذلك استصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قراري مجلس الأمن (١٠٤٤) و(١٠٥٤) في ١/٢١ و١٩٩٦/٤/٢٦، ثم أتبعها الرئيس الأمريكي (كلينتون) بقرار آخر في ١٩٩٦/١١/٢٢ يقضي بمنع أعضاء الحكومة السودانية وأفراد من القوات المسلحة من دخول الولايات المتحدة الأمريكية. وفي شباط/فبراير ١٩٩٦ أغلقت الحكومة الأمريكية سفارتها في الخرطوم بدعوى وجود مجموعات إسلامية أصولية تنشط في الخرطوم مثل حركتي الجهاد والجماعة الإسلامية (مصر) وحزب الله (لبنان) وحركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين[١٦].

(٤) الخطاب السياسي: أسوأ ما في ثورة الإنقاذ هو انحطاط الخطاب السياسي الذي شوّه حتى الإنجازات التي تحققت في وقت سابق وكان له آثار سلبية كبيرة في العلاقات الخارجية منذ البداية. انطلقت «ثورة الإنقاذ الوطني» من شعارات جديدة وطرحت توجهات تبلورت في ما عُرف بـ «التوجه الحضاري» وتحرير القرار واستقلال الإرادة السياسية. وواجهت عدة تحديات وأزمات في الداخل والخارج. وكان التمرد في جنوب السودان على أشده مع بوادر اضطرابات في دارفور وشرق السودان. وبما أن ثورة الإنقاذ قد جاءت في ظروف من التحولات الدولية تقوم على النظام الدولي الجديد الأحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية فقد وجدت الإنقاذ نفسها في مواجهة مباشرة مع الغرب بقيادة أمريكا؛ وفي مواجهة في الداخل مع التمرد. كما دخلت في عداء مع مصر ـ ربما من خوف النظام المصري من أن يشجع ما جرى في السودان إخوان مصر على القيام بخطوة مماثلة ـ فأثارت مصر قضية مثلث حلايب المتنازع حوله بين البلدين منذ خمسينيات القرن العشرين[١٧].

إذاً، تكمن مشكلة حكومة الإنقاذ مع الغرب ـ بخاصة أمريكا ـ ليس في إعلانها تطبيق الشريعة الإسلامية فحسب؛ بل أيضاً في الخطاب السياسي والإعلامي الإنقاذي في فترة عُرفت بـ «الشرعية الثورية»[١٨]، حيث بدا الأمر لأمريكا وكأنه تحدٍ جديد للزعامة الأمريكية في

---

(١٦) عبده مختار موسى، «مستقبل العلاقات السودانية ـ الأمريكية بعد اتفاقية السلام،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣١٩ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)، ص ٦٧.

(١٧) عبده مختار موسى، «تجربة الإسلاميين في الحكم في السودان،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ٢٦ (ربيع ٢٠١٠).

(١٨) الملاحَظ أن السعودية مثلاً تطبق الشريعة الإسلامية بصورة محكمة أو بأكثر ممّا تتحدث حكومة الخرطوم، بينما تحتفظ (السعودية) بعلاقة جيدة مع الولايات المتحدة. فالمشكلة ليست في الشريعة بل في مواقف حكومة الإنقاذ وسياساتها التي أدّت إلى استعداء الغرب وتأليب الرأي العام الدولي ضدّها.

مرحلة ما بعد الحرب الباردة. فبدأت الحكومة الأمريكية تمارس ضغطاً على السودان لإثنائه عن خطه المستقل وإجباره على السير على نهجها. وبدأت واشنطن تتحدث عن النظام الجديد في السودان بأنه عسكري وغير ديمقراطي وينتهك حقوق الإنسان في جبال النوبة، ويقود حرباً دينية ضد العنصر الأفريقي المسيحي في الجنوب، ويرعى الإرهاب ويمارس تجارة الرقيق[١٩]. وفي آذار/مارس ١٩٩٠ أوقفت الحكومة الأمريكية مساعداتها الاقتصادية والعسكرية للسودان تنفيذاً للقرار الذي ينص على عدم تقديم مساعدات إلى حكم جاء من خلال انقلاب.

لقد أصبح السودان في ظل الحركة الإسلامية بالنسبة إلى أمريكا مركزاً للأصولية الإسلامية والإسلام السياسي. لذلك وضعت وزارة الخارجية الأمريكية السودان (عام ١٩٩٣) في قائمة الدول الراعية والداعمة للإرهاب. ثم تتالت العقوبات الدولية عليها (سوف تتم الإشارة إليها لاحقاً) علاوة على العزلة الإقليمية والدولية.

إضافة إلى كل تلك الأزمات أصبح المؤتمر الوطني (الحزب الحاكم/واجهة الحركة الإسلامية) في أزمة. فقد بدأت تظهر تيارات معارضة للطريقة التي تدير بها القيادات الحكومة والدولة. وبدأت تعلو الأصوات مطالبة بمحاربة الفساد بالإصلاح في الحزب وفي الحكومة. لكن لم تطق الحكومة هذا النقد الذاتي. فقد أعفى الحزب الحاكم القيادي بالمؤتمر الوطني غازي صلاح الدين عتباني من زعامة كتلة المؤتمر بسبب أنه مارس نوعاً من النقد الذاتي: «عندما تنعدم حرية الحوار ويستعصي على الحزب تقبُّل آراء جديدة يبدأ موته»[٢٠].

هناك أيضاً أغلبية من شباب الحركة الإسلامية محبطون بما حدث للحركة الإسلامية خلال الأعوام العشرين الماضية من خلال حل الحركة ثم انشقاق واجهتها السياسية حزبين متناحرين (١٩٩٩) وفقدان بعض قياداتها المميزين، نتيجة صراع داخلي، مثل الفريق صلاح عبد الله قوش، المدير السابق لجهاز الأمن والاستخبارات الوطني الذي تمت إقالته في ٢٠٠٩/٨/١٣، ومذكرة الألف أخ (٢٠١١)، ومبادرة سائحون للإصلاح والنهضة (٢٠١٢)؛ والمحاولة الانقلابية الفاشلة (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢) من داخل عناصر الحزب الحاكم حيث قادها الفريق صلاح عبد الله، وتم تقديمه للمحاكمة ووجهت له المحكمة تهماً خاصة بتقويض النظام الدستوري ومعارضة السلطة بالقوة والاشتراك الجنائي[٢١]. ثم التيار الإصلاحي الذي يقوده غازي صلاح الدين (تبلور في ٢٠١٣): «... المشكلة هي أنه لا توجد في أنظمتنا حريات حقيقية...»[٢٢]، فكان رد الفعل من المؤتمر الوطني يعكس عدم احتماله

(١٩) موسى، «مستقبل العلاقات السودانية ـ الأمريكية بعد اتفاقية السلام،» ص ٦٧.

(٢٠) إفادة غازي صلاح الدين في صفحته على موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك، في: **السوداني**، ٢٠١٣/٤/٧.

(٢١) تمّ توجيه التهم له في ١٦ حزيران/يونيو ٢٠١٣.

(٢٢) إفادة غازي صلاح الدين في صفحته على موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك.

لأي نقد ورفضه لأي اتجاه للإصلاح فتمت إقالته من منصبه كرئيس للكتلة البرلمانية في آذار/مارس ٢٠١٣[٢٣].

إن تطبيع العلاقات بين أمريكا والسودان لا يزال بعيداً نسبياً في ظل تجدد الشروط التي تضعها واشنطن في كل حين. كما أن رعاية الدولة الوليدة في جنوب السودان وصيانة مصالحها تجيء على رأس الأولويات الأمريكية في الوقت الراهن.

٢ ـ نجاح النخبة المعارضة في تسويق قضيتها

لقد وجدت النخبة المعارضة للحكومة السودانية (وخصوصاً التمرد الجنوبي ـ سابقاً، ثم دارفور وجبال النوبة ـ لاحقاً) الطريق ممهداً لكي ينجح في الترويج لقضاياها لدى الرأي العام الدولي وبخاصة لدى الغرب بزعامة أمريكا من خلال الإعلام الدولي ـ ولا سيما الفضائيات والإنترنت. فحكومة الإنقاذ الوطني بسلوكها السياسي رسمت صورة ذهنية سالبة عنها لدى الرأي العام الدولي من حيث إنها مركز للأصولية أو الإسلام السياسي المتشدد ومن حيث إنها تبطش بالمعارضين وتنتهك حقوق الإنسان وتمارس الظلم والتهميش على كثير من الأقاليم المتخلفة وتمارس الإقصاء على نخب تلك الأقاليم.

كل ذلك ساعد النخب المعارضة للحكومة السودانية في الخارج على أن تجد المناخ مؤاتياً والرأي العام الغربي ـ بخاصة الأمريكي ـ مهيأً لتقبُّل أطروحاتها. وقد نجحت النخبة الجنوبية وبعدها النخبة الدارفورية في الوصول إلى دوائر الإعلام ومراكز الدراسات ومصادر التأثير، وكان نتاج ذلك توجيه سياسات الولايات المتحدة الأمريكية لمصلحتها حتى الآن. ومن أمثلة ذلك ظهور تجمعات وتكتلات من شاكلة «انقذوا دارفور»[٢٤]. وقد كان جيش الحركة الشعبية يحصل على ٣٠ مليون دولار سنوياً كدعم فني عسكري منذ ٢٠٠٦ بمساندة من الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الكونغرس[٢٥].

وقد ظهر كثير من الكتابات التي تتحدث عن إبادة جماعية وانتهاك حقوق الإنسان، وكذلك ظهرت منظمات ونشطاء يكتبون ويجمعون التبرعات[٢٦]. ومن أمثلة الجهات التي اهتمت بالشأن

---

(٢٣) يبدو أن حزب المؤتمر الوطني بدأ يدخل في أزمة حقيقية تحاول قيادته إنكارها. لو لم يتدارك الأمر بقبول الرأي الآخر والنقد الذاتي من عضويته ويبدأ في عملية إصلاح حقيقية في الحزب وفي الحكومة، فإن كلّ المؤشرات تدل على أن هناك أزمة سوف يعاني منها الحزب. انظر: عبده مختار موسى، في: **السوداني**، ٢٠١٣/٣/٩.

(٢٤) «Sudan Now or Never in Darfur,» International Crisis Group (23 May 2000).

(٢٥) مقال كتبه أندور ناتسيوس، المبعوث الأمريكي الخاص للسودان (٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧)، ترجمة بابكر فيصل، نُشِرَ في: **السوداني**، ٢٠١٢/٤/١٤، ص ٥.

(٢٦) John Prendergast [et al.], *God, Oil and Country: Changing the Logic of War in Sudan*, Africa Report; 39 (New York: International Crisis Group, 2002).

السوداني ونظمت الندوات واللقاءات وطبعت الكتب والأوراق والتقارير عن السودان هناك مؤسسة كارنيغي للسلام العالمي (نشاط في أيار/مايو ٢٠١٢)، ومجموعة الأزمات الدولية (أيار/مايو ٢٠١١)، ومعهد تنمية ما وراء البحار (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)، ومعهد السلام بالولايات المتحدة الأمريكية (٢٠١٠)، ومركز الدراسات الاستراتيجية الذي وضع دراسة استفادت منها الإدارة الأمريكية في التوصل إلى التفاوض والسلام بين الشمال والجنوب (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٥). وقد شارك في هذه الدراسة فرانسيس دينغ (باحث وخبير دولي من جنوب السودان). كذلك تم تنظيم ورشة عمل أمريكية مغلقة لوضع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الجديدة تجاه السودان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، والتي حظيت بحضور رسمي كبير ولافت يظهر حالة الاهتمام الذي يلقاه الشأن السوداني من قبل الإدارات المختلفة في الحكومة الأمريكية.

ومن نتاج تأثير المعارضة السودانية في اللوبيات والرأي العام ظهور عدد من الناشطين الذين تبنوا قضايا المعارضة السودانية. ومن أمثلة هؤلاء النشطاء روجر ونتر. وجون برندرغاست الذي تعاون مع جورج كلوني في تأسيس مشروع فضائي موجّه لمنع الصراعات وتسجيل انتهاكات حقوق الإنسان من خلال تسجيل الحالات بالأقمار الاصطناعية. وقد أسس مع آخرون فرقة (حلم دارفور) وهو مبادرة لتمويل مدارس أبناء دارفور في معسكرات اللجوء ووضع اتفاقية توأمة بين هذه المدارس والمدارس الأمريكية. وقد ظهر جورج كلوني في عدة أفلام تسجيلية مثل «دارفور الآن»، و«طفل الحرب» و«ثلاث نقاط» (3 Points) و«الرمل والأسى» (Sand and Sorrow)[٢٧]. والمعروف أنه قد أنتج من قبل فيلماً يحكي انتهاكات حقوق الإنسان والرق في جنوب كردفان. وقد كانت آخر تصريحات برندرغاست أنه «نجح في أن يقنع الرئيس أوباما في أن يضع السودان ضمن أولويات السياسة الأمريكية..»[٢٨].

أما شريكه جورج كلوني (George Clooney) فقد شارك في «رفع الوعي الأمريكي بالأزمات والجرائم في السودان»[٢٩]. وقد عرض تسجيلات من السودان تعكس الحرب والمعاناة وانتهاك حقوق الإنسان في جبال النوبة. وبغض النظر عن مدى صدقية هذه الأفلام فهي ساهمت في تحريك الرأي العام الأمريكي تجاه أزمات السودان.

وقد شكلت الولايات المتحدة الأمريكية الداعم الرئيس للمعارضة السودانية وتوفير المناخ الملائم لنشاطها واستقبال ممثليها وتنظيم مؤتمرات لدعمها. لذلك كان نتاج ذلك المناخ والدعم

---

(٢٧) Don Cheadle and John Prendergast, *Not on our Watch: The Mission to End Genocide in Darfur and Beyond* (New York: Hyperion, 2007).

(٢٨) جون برندرغاست (ولد في ٢١ آذار/مارس ١٩٦٣): أمريكي ناشط في مجال حقوق الإنسان، مؤلّف ومدير سابق للشؤون الأفريقية في مجلس الأمن القومي. أحد مؤسسي برنامج كفاية (Enough Project)، وهو منظمة في مجال حقوق الإنسان تتبع مركز التقدم الأمريكي (Centre for American Progress). وعضو في معهد السلام والأمن العالمي. هو أيضاً أستاذ زائر في عدّة جامعات، منها سان دييغو، وماريلاند، وكولومبيا، والجامعة الأمريكية في القاهرة. حصل على ٦ شهادات دكتوراه فخرية.

(٢٩) Neelika Jayewardene, «Africa is a Country,» George Clooney's Sudan's Movie (7 March 2012).

ظهور العديد من المنظمات واللوبيات الداعمة للمعارضة السودانية. ومن أمثلة ذلك منظمة «أنقذوا دارفور» (Save Darfur)؛ وقد اتحدت مؤخراً كل تلك المنظمات في تحالف واحد هو «ائتلاف العمل من أجل السودان» في تكتل واحد ضم كل الشخصيات المعروفة المهتمة بالشأن السوداني مثل روجر وينتر وجورج كلوني وبندرغاست[٣٠]، كما سبقت الإشارة.

وما يعكس اهتمام أمريكا بالسودان أنها اختارت له مبعوثين في مستوى عال من الخبرة والتجارب فمنهم السفير السابق والقانوني والسناتور. ويكفي أن روبرت زوليك (Robert Bruce Zoellik) أصبح مديراً للبنك الدولي[٣١]. وعندما كان زوليك نائب وزير الخارجية الأمريكية أدّى دوراً مفتاحياً في صوغ سياسة البيت الأبيض تجاه السودان؛ أي كانت هناك سياسة أمريكية تجاه السودان وكان زوليك أحد مهندسيها. وقد كانت أمريكا تتكفل بأموال المبعوثين حيث إن الكونجرس أجاز ٢٥٠ ألف دولار لتعيين مبعوث لمتابعة أزمة دارفور. وعندما عُيِّن زوليك رئيساً للبنك الدولي أصدر تحالف «أنقذوا دارفور» بياناً أعرب فيه عن بالغ شكره له على دعمه النشط لشعب دارفور، بل كان يمثل أقوى محامٍ لشعب دارفور عندما كان في منصب نائب وزير خارجية أمريكا[٣٢].

وقد أعلنت جندايي فريزر، مساعدة وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية، أن تغيير النظام ليس ضمن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية[٣٣]. إذاً أمريكا لا تسعى لتغيير نظام الحكم في السودان. في واقع الأمر ربما توصلت أمريكا لقناعة أن المعارضة السودانية ضعيفة ولا تقوى على إسقاط النظام. لذلك فقدت الثقة في المعارضة سواء كانت المسلحة أو الأحزاب السياسية الأخرى، وبخاصة أن أمريكا لا تستطيع أن تضمن مَن هو البديل؟ ففي ظل البدائل والخيارات المتاحة ـ لو تم إسقاط نظام البشير ـ غالباً ما يأتي نظام حكم ضعيف في الخرطوم وهذا ما لا تريده واشنطن.

على الأرجح أن الولايات المتحدة الأمريكية قد فطنت إلى أن نظام البشير أفضل لها من أي نظام آخر يأتي في الخرطوم، وذلك لسببين: **أولاً** أن نظام البشير قياساً على الأنظمة أو

---

(٣٠) Prendergast [et al.], *God, Oil and Country: Changing the Logic of War in Sudan*.

(٣١) روبرت بروس زوليك، تخرّج في كلية القانون جامعة هارفارد الأمريكية، عَمِل مساعد باحث في مجلس الأجور (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦)، ومساعد مدير في القسم الجنائي بوزارة العدل الأمريكية (١٩٧٨)، وكاتب قانوني في محكمة الاستئناف ومستشار وزير الخزانة (جيمس بيكر) (١٩٨٥ ـ ١٩٨٨)، ووكيل الشؤون الاقتصادية والزراعية (١٩٨٩ ـ ١٩٩٢)، وبروفيسر في الأمن القومي بالأكايمية البحرية (١٩٩٧ ـ ١٩٩٨)، ومدير البحوث بمركز الدراسات الاستراتجية الدولية (١٩٩٨ ـ ١٩٩٩)، وممثل التجارة الأمريكية (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥)، ونائب وزير الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦)، ثم رئيساً للبنك الدولي منذ ٢٠٠٧ وحتى (صيف ٢٠١٣).

(٣٢) انظر: موقع أنقذوا دارفور Save Darfur، <http://www.savedarfur.org>.

(٣٣) Jendayi E. Frazer, professor at Carnegie Mellon University and former U.S. assistant secretary of state for African affairs, CNN Website, 9/4/2010, <http://www.cnn.com/>.

التيارات الإسلامية الأخرى هو الأكثر اعتدالاً؛ **وثانياً** لأنه في ظل المتغيرات الراهنة في المنطقة فإن أي تغيير بنظام (غير إسلامي) ضعيف، أو إسلامي متشدد، فسوف تكون النتيجة في الحالتين مناخاً موائماً لدخول وانتشار الحركات المتطرفة مثل السلفية الجهادية والقاعدة وغيرها[٣٤]. وهذا يفسر ما يراه البعض موقفاً غير مفهوم أو متناقضاً من الولايات المتحدة بين دعم جهود الحكومة وفرض عقوبات عليها في آن واحد. فهي تريد حكومة ضعيفة تحت قيادة التيار الإسلامي المعتدل مقابل تحقيق مكاسب لحلفائها عبر مفاوضات تكون فيها المعارضة في موقف قوي؛ علاوة على تدجين هذه الحكومة لتقديم المزيد من التنازلات وللتعاون في ملف محاربة الإرهاب. وقد حدث ذلك بالفعل حيث زار أمريكا في ٢٠٠٥/٤/١٧ مدير جهاز الأمن والاستخبارات الوطني السوداني، الفريق صلاح عبد الله الملقب بـ «صلاح قوش»[٣٥]، واتفق مع نظرائه الأمريكيين على تبادل المعلومات حول الإرهابيين. وتفاوض مع إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش حول التعاون في «الحرب ضد الإرهاب». ونقل خلالها قوش كما قالت صحيفة **لوس أنجليس تايمز** حينها معلومات دقيقة جداً حول أنشطة «زوار الخرطوم» في التسعينيات، وكذا بعض المعتقلين في معتقل غوانتانامو. وقالت الصحيفة إن قوش تعهد خلال الزيارة بالتعاون مع الأمريكيين في العراق لرصد تنظيم القاعدة، كما وافق على تقديم المعلومات التي يطلبها الأمريكيون في الصومال.

ثانياً: سياسة الولايات المتحدة تجاه السودان

يخطئ من يعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية ليس لها استراتيجية أو سياسة محددة تجاه السودان. فهي دولة مؤسسات تتم فيها صناعة السياسة بتفاعل مؤسسات بحثية ومراكز دراسات إضافة إلى المؤسسات الرسمية وتأثير الإعلام وجماعات الضغط. كما أن سياسة أمريكا تنطلق من استراتيجيات شاملة تستند إلى فلسفة محددة. فالنخبة الأمريكية متأثرة بالبراغماتية[٣٦] والولسونية وامتدادها في المحافظين الجدد[٣٧] الذين ينشطون باستمرار في تقديم هذه الخدمة من خلال مراكز البحوث والإعلام.

---

(٣٤) انظر: عبده مختار موسى، في: **السوداني**، ٢٠١٣/٢/١٢.

(٣٥) اللقب الذي يحمله الفريق صلاح عبد الله يرجع إلى نبوغه في كلية الهندسة جامعة الخرطوم، حيث كان متميزاً في الرياضيات، لذلك أُطلَقَ عليه زملاؤه اللقب الذي يشير إلى عالِم في الرياضيات (اسمه قوش).

(٣٦) للمزيد عن هذه النقطة، انظر: موسى، «مستقبل العلاقات السودانية ـ الأمريكية بعد اتفاقية السلام».

(٣٧) تعرّضت «المحافظة الجديدة» لنقد من البروفيسور فرانسيس فوكوياما الذي يرى أن المحافظة الجديدة قد أفشلت أمريكا، بسبب أن أمريكا لم تستوعب بصورة صحيحة المبادئ الجوهرية التي قامت عليها هذه الفلسفة. فوكوياما في الأصل من المحافظين الجدُد. لكنه يرى أن الساسة الأمريكان قد انحرفوا عن قيم هذه الفلسفة ـ أو شوّهوها. وقال إن أفضل وصف لسياسة أمريكا الخارجية اليوم هي أنها «ولسونية واقعية» (Realistic Wilsonianism). انظر: Francis Fukuyama, *America at the Crossroads: Democracy, Power, and the Neoconservative Legacy* (New York: Yale Yniversity Press, 2007).

لأمريكا سياسة بل استراتيجية تجاه السودان تقع ضمن استراتيجية أمريكا لأفريقيا وللعالم كله ولا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة، وهي معروفة بمشروع القرن الأمريكي الجديد (البناك): (Project for the New American Century – PNAC) وهو مشروع تم تدشينه في عام ١٩٩٧ في سبيل «تدعيم قيادة أمريكا لكوكب الأرض»[٣٨]. وهو مشروع يدعو أمريكا إلى «الحفاظ على قوتها العسكرية المتفوقة وتوسيعها... من الآن وحتى أبعد مستقبل ممكن». وقد عززها جورج بوش (الإبن) باستراتيجية الأمن القومي وهي «تقدم تصوراً جريئاً لحماية أمتنا» بحسب تعبيره عند تقديمها. وعلى مستوى التعامل مع السودان ركزت الاستراتيجية الأمريكية بعد عام ٢٠١١ (بعد انفصال الجنوب) على ثلاثة محاور هي: (أ) إكمال مطلوبات السلام؛ (ب) دارفور (بكل متعلقاتها: أمني، إنساني، عدلي...)؛ (ج) الإرهاب[٣٩].

وقد شاركت الولايات المتحدة ـ على مستوى وزير خارجيتها جون كيري ـ في احتفال أفريقيا بالذكرى الخمسين لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي (١٩٦٣ ـ ٢٠١٣) في أديس أبابا في يوم ٢٠١٣/٥/٢٥. وجاءت المشاركة الأمريكية رفيعة المستوى في «إثر مخاوف أمريكية من تزايد النفوذ الصيني في القارة. وقد عبر كيري في مجلس الشيوخ عن قلقه من تزايد النفوذ والاستثمارات الصينية في القارة السمراء على حساب الولايات المتحدة، كما اعتبر الزيارة التي سجلها الرئيس الإيراني (السابق) محمود أحمدي نجاد إلى ثلاث دول أفريقية [أحدها السودان] بأنها تمثل تطوراً سلبياً بالنسبة لأمريكا»[٤٠].

الحكومة السودانية تتعامل برد الفعل؛ فهي لا تعكف على دراسة الأسباب أو تنظر في الجذور والمحركات، ولا تُعمل العقل لاجتثاث عوامل التمرد وجذور الحروب الأهلية.

ما يؤكد وجود سياسة أمريكية تجاه السودان واهتمام أمريكا بالسودان أنها ظلت تخصص مبعوثاً خاصاً لهذه الدولة منذ بداية هذه الألفية. ومن هؤلاء المبعوثين (Especial Envoys): جون دانفورث (Danforth) ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٤، أندرو ناتسيوس (٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧)، ريتشارد وليامسون (Richard Williamson) (٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩)، اسكوت جريشون (٢٠٠٩ ـ ٢٠١١)، وبرنستون ليمان (Princeton Lyman) (٢٠١١ ـ ٢٠١٣). وقد كان روبرت زوليك مبعوثاً من الرئيس الأمريكي لمحادثات سلام دارفور في أبوجا (نيجيريا) بل كان وسيطاً في التوصل للاتفاقية مع فصيل حركة تحرير السودان الدارفورية بقيادة مني أركو مناوي في ٢٠٠٦ وكان ذلك عهد الرئيس الأمريكي بوش الابن. ثم بعث أوباما بـ «دان سميث» لدارفور.

---

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٣٩) انظر: ورقة بكري عثمان سعيد التي قُدِّمت في: منتدى العلاقات السودانية ـ الأمريكية الذي نظّمه حزب المؤتمر الوطني بالخرطوم، في ٣ أيار/مايو ٢٠١٣.

(٤٠) **اليوم التالي** (السودان)، نقلاً عن: **الإثيوبيات هيرالد** (الخرطوم)، ٢٠١٣/٥/٢٥.

يقول المبعوثون الأمريكيون إن الهدف الأساسي لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في السودان هو حل النزاعات الداخلية. ويقول القائم بأعمال السفارة الأمريكية في الخرطوم «جوزيف ستافورد» إن الحكومة الأمريكية ترحب بقبول الحكومة وقطاع الشمال (للحركة الشعبية لتحرير السودان الجنوبية) باستمرار التفاوض(٤١).

ويرى ستافورد أن الرأي العام الأمريكي بات مهتماً أكثر بالشأن السوداني بعد عام ٢٠١١ لكن إذا ما استمرت النزاعات الداخلية وغاب الحل السلمي في السودان فسوف يكون لها تأثير سلبي في العلاقات السودانية ـ الأمريكية. وأكد أهمية السودان بالنسبة إلى أمريكا، وهو ما يدفعها سنوياً إلى إنفاق ما يُقدّر بـ ٧٠٠ مليون دولار كمساعدات إنسانية في دارفور(٤٢). وقد ساهم الإعلام الأمريكي في الاهتمام بمشكلة دارفور حيث إن معظم رؤساء التحرير «جعلوا أخبار دارفور تتصدر صفحاتهم الأولى، وأن التغطية الكثيفة تخلق حراكاً كثيراً، وأن الصحفيين بدوْا كناشطين(٤٣). وقد خلصت دراسة أجرتها ربيكا هاملتون إلى أن شبكات الأخبار الأمريكية في العام ٢٠٠٥ «فاقت تغطيتها لأخبار دارفور بما يعادل خمسين مرة تغطيتها لأخبار مايكل جاكسون»(٤٤).

كذلك هناك جهود السناتور فرانك وولف الخاصة بالسودان لأكثر من ١٥ عاماً. وهي ما عُرِفت بـ «رؤية النائب فرانك وولف تجاه السودان: ١٩٩٨ ـ ٢٠١٣» التي كان لها تأثير في سياسة أمريكا تجاه السودان. فقد أصدر الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون الأمر التنفيذي الرقم (١٩٠٦٧) بتاريخ ١٩٩٧/١١/٣ بفرض عقوبات على السودان بسبب ثلاثية رعاية الإرهاب؛ انتهاك حقوق الإنسان؛ زعزعة الاستقرار الإقليمي. وخلال عقد ونصف العقد لم تفلح شتى المحاولات في إحداث اختراق نوعي في سبيل رفع تلك العقوبات وتطبيع العلاقات بين البلدين. كذلك تضافرت جهود النائب الجمهوري فرانك وولف منذ العام ١٩٩٨ في اتجاه قطع الطريق أمام كل مبادرات التطبيع(٤٥). وقد كان وولف أول نائب في الكونغرس يزور إقليم دارفور في ٢٧ ـ ٢٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٤، وأصدر بياناً بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٧ رفض فيه أي محاولات لرفع جزئي للعقوبات يسمح باستيراد الصمغ العربي من السودان لأن ذلك يدعم حكومة السودان المسؤولة عن رعاية كل المجموعات الإرهابية في العالم، وأن ابن لادن كذلك لديه شركة تتعامل في الصمغ العربي(٤٦).

---

(٤١) منتدى سياسي نظّمه حزب المؤتمر الوطني الحاكم (فرع الخرطوم) وحضره وشارك فيه القائم بالأعمال الأمريكي جوزيف ستافورد. انظر: **السوداني**، ٢٠١٣/٥/٤، ص ٣.

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) سحر أحمد، «من داخل البيت الأبيض: جماعات الضغط، كيف أدارت أمة دارفور،» **السوداني**، ٢٠١٣/٥/٢٠، ص ٥.

(٤٤) الكاتبة والناشطة الأمريكية ربيكا هاملتون، في كتابها **القتال من أجل دارفور** (*Fighting for Darfur*) الذي تناول سياسة أمريكا الخارجية تجاه دارفور.

(٤٥) المجموعة الدولية، الخرطوم: مركز العلاقات الدولية (آذار/مارس ٢٠١٣).

(٤٦) المصدر نفسه.

كان نتاج تأثير النخبة السودانية المعارضة ونتاج الناشطين الذين حركتهم تلك النخب عقوبات دولية وعزلة دولية لحكومة البشير في الخرطوم. وكان نتاج ذلك أيضاً الكثير من القرارات الدولية ضد نظام الخرطوم. وتجلّى نتاج ذلك التأثير في تدويل أزمة دارفور، بحيث أصبحت دارفور خلال العام ٢٠٠٤ مزاراً لمعظم القادة الغربيين. فكانت زيارة توني بلير رئيس الوزراء البريطاني، وخافيير سولانا رئيس مجلس العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي، وزيارة وزير خارجية أمريكا كولن باول، والأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ووزير خارجية أمريكا كوندوليزا رايس. كل ذلك كان مؤشراً لنقل القضية إلى النطاق الدولي؛ إلى أن صدر القرار ١٥٥٦ في ٢٠٠٤/٧/٣٠ الذي كان إيذاناً بتدويل القضية. ثم توالت القرارات، فصدر القرار ١٠٧٤ في ٢٠٠٤/١١/١٩، والقرار ١٥٨٥ في ٢٠٠٥/٣/١٠، والقرار ١٥٨٨ في ٢٠٠٥/٣/١٧، والقرار ١٥٩٠ في ٢٠٠٥/٣/٢٤، والقرار ١٥٩١ في٢٠٠٥/٣/٢٩، والقرار ١٥٩٣ في ٢٠٠٥/٣/٣١، والقرار ١٥٦١ في ٢٠٠٥/١٢/٢١، والقرار ١٦٦٣ في ٢٠٠٦/٣/٢٤، والقرار ١٦٦٥ في ٢٠٠٦/٣/٢٩، والقرار ١٧٠٦ في ٢٠٠٦/٨/٣١، والقرار ١٧٦٩ في ٢٠٠٧/٧/٣١ ثم القرار ١٥٩٣. صحب ذلك تدفق هائل للمال والسلاح والاستنفار الإقليمي والدولي إعلامياً ودبلوماسياً بصورة لم يشهدها نزاع محلي في العالم(٤٧).

تأثير النخب السودانية المعارضة في الرأي العام الدولي وفي مجموعات الضغط الأمريكي، وهو ما نتج منه ناشطون أثّروا بدورهم، في العقلية السياسية الأمريكية ونظرتها للشأن السوداني، وهو ما شكّل ما يشبه مراكز القوة التي تعرقل أي اتجاه داخل الإدارة الأمريكية لتطبيع العلاقات مع الخرطوم. ومن هذه الشخصيات المؤثرة مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، التي قامت بجولة في أفريقيا واجتمعت برموز المعارضة السودانية في كمبالا، ودعمت واشنطن يوغندا وإريتريا وإثيوبيا بمعدات عسكرية بقيمة ٢٠ مليون دولار في عام ١٩٩٦ ودعمت حركة التمرد الجنوبية التي تمكنت من الاستيلاء على مدينتين في الشمال في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧(٤٨).

ومن الشخصيات التي كسبتها المعارضة السودانية سوزان رايس، مندوبة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، ومستشارة الأمن القومي حالياً. وقد ظلت سياسة رايس تجاه السودان ثابتة على الرغم من اختلاف الظروف.. وظلت ترفض بشدة أي عرض للسودان بشأن التعاون في مكافحة الإرهاب وبخاصة أن حوافز التعاون كانت مجزية(٤٩). وعندما قدم المبعوث الأمريكي للسودان سكوت غرايشين تقريره واجه انتقاداً من نشطاء حقوق الإنسان في مجلس الأمن

---

(٤٧) خالد حسين محمد، «آثار التدخل الأجنبي على عملية السلام في دارفور،» في: موسى، **دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى**.

(٤٨) انظر: موسى، «مستقبل العلاقات السودانية ـ الأمريكية بعد اتفاقية السلام».

(٤٩) «رايس والسودان: سياسات متخبطة،» تقرير نُشِر في **ناشونال أنترست** الأمريكية، ترجمة سحر أحمد، أُعيد نشره في: **السوداني**، ٢٠١٣/٦/١٤. في العام ١٩٩٦ تمكّنت رايس من إيصال الناشط السياسي الأمريكي جون برندرغاست ومؤسس مجموعة كفاية الأمريكي لاحقاً إلى الإدارة الأمريكية (كما سبقت الإشارة في متن هذا المقال).

القومي لأنه في رأيهم قدم للخرطوم الجزرة دون العصا، وفي نهاية المطاف طُرِد غرايشون من وزارة الخارجية بذريعة مخالفات أمنية(٥٠).

ثالثاً: عقبات في طريق تطبيع العلاقات

على الحكومة السودانية أن تسرع في حل أزماتها الداخلية لأنها بدون ذلك ستبقى دولة ضعيفة ومضطربة وهشّة ومغرية بالتدخل.

الجديد في أسلوب تعامل إدارة أوباما مع السودان هو انتهاج الأسلوب المباشر والحوار مع الحكومة وهذا ما لم يحدث من جانب الإدارات الأمريكية السابقة. إلا أن سياسة رفع العقوبات عن الجنوب وإبقائها في الشمال هذه خطوة غير موفقة. وهذا يعكس سياسة الكيل بمكيالين ويؤكد أن أمريكا ترى في دولة الجنوب صديقاً وحليفاً استراتيجياً(٥١). وفي تطور متصل بشأن التضييق على السودان لصالح دولة الجنوب طالب تقرير أصدرته منظمة «كفاية» في واشنطن الحكومة الأمريكية والمجتمع الدولي بمحاصرة إنتاج الذهب الذي يمثل ما نسبته ٦٠ بالمئة من صادرات السودان، ووضعه تحت بند الذهب المنتج في المناطق المتأثرة بالنزاعات، حسب تصنيف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية العالمية، الذي يمنع شركات الذهب العالمية من شراء أو المتاجرة في السلعة في المناطق المتأثرة بالنزاعات(٥٢).

واضح أن الحكومة الأمريكية تضغط على الحكومة السودانية باستمرار للحصول على المزيد من التنازلات منها لمصلحة المعارضة الشمالية والحركة الشعبية قطاع الشمال (عبد العزير الحلو ومالك عقار وياسر عرمان) لأن هذا القطاع هو في تحالف مع الجنوب. فالولايات المتحدة تسعى لتهيئة مناخ تفاوضي يحقق مكاسب لهذا القطاع المتحالف مع دولة الجنوب ويتم كل ذلك في إطار سياسة تعزيز الاستقرار لدولة الجنوب ـ الحليف الجديد لواشنطن في المنطقة. وظلت الحكومة السودانية تتهم حكومة جنوب السودان بأنها هي التي تدعم قوات الجبهة الثورية عسكرياً ومادياً ولوجستياً في هجومها على السودان.

إن تطبيع العلاقات بين البلدين لا يزال بعيداً نسبياً في ظل تجدد الشروط التي تضعها واشنطن في كل حين. كما أن رعاية الدولة الوليدة في جنوب السودان وصيانة مصالحها تجيء

---

(٥٠) المصدر نفسه.

(٥١) «مستقبل العلاقات السودانية ـ الأمريكية في ظلّ سياسة واشنطن الجديدة،» المركز السوداني للخدمات الصحفية (الخرطوم) (٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩).

(٥٢) **اليوم التالي**، ١٩/٥/٢٠١٣. أبرَزَ التقرير الأمريكي الذي تضمّن صوراً بالأقمار الصناعية من مشروع «ديجيتال غلوب» لمنطقة جبل عامر، دعاوى تحريضية واتهامات تزعم تدخّل الحكومة السودانية ودعمها للنزاع القبلي في مناطق الذهب، الأمر الذي ترتّبت عليه فوائد اقتصادية لمصلحة جهة مرتبطة بالحكومة.

على رأس الأولويات الأمريكية في الوقت الراهن، في ظل تواصل نهج عسكرة السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا(٥٣). ويعترف دبلوماسيون وسفراء سودانيون بتأثير حركات المناطق المتمردة في سياسة أمريكا تجاه الخرطوم: «إن النشاط المتصاعد لحركات المعارضة السودانية المسلحة داخل أروقة المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني في الولايات المتحدة يعطي مؤشراً سالباً بشأن مستقبل التطبيع بين البلدين»(٥٤).

لذلك، وبصورة عامة، ترى حكومة الخرطوم أن سياسة أمريكا تجاه السودان لا تختلف كثيراً عند الجمهوريين وعند الديمقراطيين. ربما فقط في الأسلوب أو في مقدار العداء: أولاً: «إن الديمقراطيين كانوا، من حيث الخطاب السياسي، الأسوأ تجاه السودان في تاريخ العلاقات المشتركة خلال الأعوام العشرين الماضية. كما ينبغي أن نتذكر ثانياً، أنهم كانوا الأكثر استعداداً لاتخاذ إجراءات عملية لضرب تلك العلاقات، بما في ذلك الإجراءات العسكرية. والسودانيون يذكرون جيداً أن الديمقراطيين هم من أدرجوا اسم السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب عام ١٩٩٣، والرئيس كلينتون هو من أمضى الأمر التنفيذي بتوقيع عقوبات اقتصادية على السودان، وأخيراً فإن الرئيس كلينتون هو الذي أمر الأسطول الأمريكي في البحر الأحمر بضرب مصنع الشفاء للأدوية (١٩٩٨) الذي كان ينتج نسبة عالية من احتياجات السودان من المضادات الحيوية وبعض الأدوية الأخرى، بحجة أن المصنع ينتج غاز الأعصاب، وهي الحجة التي فشلت الإدارة الأمريكية آنذاك بإقناع أي أحد، حتى نفسها، بها»(٥٥).

كيف تنظر الحكومة السودانية إلى صانعي القرار في السياسة الأمريكية؟ في شأن توصيف المشهد السياسي الأمريكي في ظل حكم الديمقراطيين الحالي، يصنف مسؤول في الحزب الحاكم في السودان صُنّاع السياسة الأمريكية تجاه السودان ليس على أساس «معتدلين ومتطرفين»، بل على أساس «واقعيين ومؤدلجين»: الواقعيون يمثلهم الرئيس أوباما ولفيف من القادمين الجدد على ملف السودان، ممن لم يتلوّنوا بأصباغ العلاقة في ماضيها المأزوم. والمؤدلجون هم نقيض الواقعيين باعتبار أنهم ليسوا واردين جدداً على الملف، وهم لذلك قد تلوّنوا سلفاً بمواقف معادية أصبح عسيراً عليهم أن يتنازلوا عنها(٥٦).

---

(٥٣) ندوة في مركز العلاقات الدولية بالخرطوم، عُقِدَت في ٥ آذار/مارس ٢٠١٣، وقد تناولت تطورات العلاقات السودانية ـ الأمريكية.

(٥٤) سليمان مصطفى، «ندوة تطور العلاقات السودانية ـ الأمريكية،» مركز الدراسات الدولية (الخرطوم)، ٢٠١٣/٣/١٦.

(٥٥) غازي صلاح الدين، «سياسة أوباما الجديدة تجاه السودان.. وفرص نجاحها،» **الشرق الأوسط**، ٢٠٠٩/٤/٣٠.

(٥٦) المصدر نفسه.

غازي صلاح الدين، هو مستشار الرئيس السوداني، سابقاً، ورئيس كتلة نواب المؤتمر الوطني في المجلس الوطني (البرلمان) ـ سابقاً ـ حيث تمّت إقالته من منصبه الأخير في نيسان/أبريل ٢٠١٣ بسبب قيادته لتيار الإصلاح في الحكومة والحزب.

إذاً، انتقال الحكم في أمريكا من الحزب الجمهوري إلى الحزب الديمقراطي لا يعني انتقالاً أو تحولاً (shift) في السياسة الخارجية لأمريكا لأنها مرتبطة بالمصالح.

خاتمة

ما يزيد أزمات السودان أن الحكومة السودانية تحت قيادة الحركة الإسلامية المعَسْكَرة لا تملك مشروعاً وطنياً متكاملاً لمخاطبة جذور الأزمة السودانية ـ أزمة بناء الدولة والشرعية والهوية ومعالجة مشكلات التهميش من خلال التنمية الشاملة/العادلة، بل تتعامل مع النتائج وبردة الفعل وبعقلية أمنية/عسكرية، ولم تتعامل مع الأسباب والجذور برؤية استراتيجية شاملة؛ مع استمرار احتكار فئة محدودة للسلطة والثروة إضافة إلى رفض محاولات الإصلاح وإسكات الأصوات التي تنادي من داخل الحزب بالإصلاح. لذلك تتوالد الأزمات وتتناسل الحركات وتزداد الحروب وتزداد الدولة السودانية اضطراباً وهشاشة.

إذاً؛ مشكلة علاقة السودان بأمريكا تكمن في أزمة السياسة السودانية. وتكمن مشكلة النخبة السودانية الحاكمة في أنها كلما تفجرت عندها أزمة تنسبها إلى المعارضة والقوى الخارجية. وكلما اندلعت حرب لعنت أمريكا وإسرائيل باعتبار أن أمريكا تخطط لتغيير نظام الحكم. وعقب كل حادثة يتم الحشد والتعبئة وإعلان الجهاد لإطفاء الحريق. فالحكومة السودانية تتعامل برد الفعل؛ لا تعكف على دراسة الأسباب أو تنظر في الجذور والمحركات، ولا تُعمل العقل لاجتثاث عوامل التمرد وجذور الحروب الأهلية. وفي كل حشد يكون الخطاب السياسي مفعم بالديماغوجية. وكل مشكلة علاجها «الحسم العسكري». فالحكومة السودانية مسكونة بهاجس المؤامرات، ومكبلة بالنظرة العسكرية للأمور، ومقيدة بالمنهج الأمني الذي يسيطر على النخبة الحاكمة. فهي تتهم الآخرين بالتآمر دون أن تعكف على معالجة جذور الأزمات.

إن الاستمرار في اتهام أمريكا وإسرائيل والعملاء لا يزيد الأمور إلا تعقيداً، والأزمات استفحالاً، لأن هؤلاء «المتآمرين» قد وجدوا ضالتهم في داعم خارجي ـ بالضرورة له أجندته. هذا الداعم الخارجي صنعته الحكومة السودانية بنفسها ـ إما بخطابها وسلوكها السياسي، وإما بأزماتها الداخلية، أو بالإثنين معاً، وهذا الأخير هو الأرجح.

إن كان هنالك ثمة **توصية** واحدة ينبغي أن تُقال أو يُنصَح بها هي: على الحكومة السودانية أن تسرع في حل أزماتها الداخلية لأنها بدون ذلك ستبقى دولة ضعيفة ومضطربة وهشة ومغرية بالتدخل وخصوصاً بالنظر إلى ما تتمتع به من موقع وبما تملكه من ثروات وموارد، وهذا هو ما أشارت إليه هذه الدراسة بـ «القابلية للتدخل». أما القول بأن أمريكا تتدخل في شؤون الآخرين فهذا أصبح من المسلّمات في ظل الأحادية القطبية الحالية، وما على النخبة السودانية إلا أن تكيِّف أوضاعها وفق هذا الواقع الدولي الجديد وإلا سوف تستمر كما هي عليه □